

الفرد والغريب من الحديث في ميزان التفرد

بقلم

د. عبد المجيد مباركية(*) وحزمة بوروية(**)



ملخص

كثرت تداول ذكر مصطلحات "التفرد"، و"الحديث الفرد"، و"الحديث الغريب" في كتب علوم الحديث ومصطلحه، فمن الباحثين وطلبة العلم من يرى أن هذه المصطلحات كلها تأتي بمعنى واحد، والبعض الآخر منهم يرى أن هناك فرقا بينها مع التفصيل في بعض مسائلها، وهذا البحث المقدم في هذا الموضوع سيكشف عن هذه المصطلحات بنوع من التحرير والبيان، والخروج في نهاية دراسته بنتائج علّما توضح مقام هذه المصطلحات في سياق استعمالها من طرف الباحثين وطلاب العلم.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي - المصطلح - الحديث الغريب - الحديث الفرد.

مقدمة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل ل، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - أما بعد:

(*) أستاذ محاضر "أ" بقسم أصول الدين - معهد العلوم الإسلامية - جامعة الوادي.

aboumoncef2@outlook.fr

(**) ماجستير في علوم الحديث، وباحث في الدكتوراه - قسم أصول الدين - كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة 1.

فإن المحدثين قد استعملوا في عباراتهم وكتاباتهم مصطلحات في فن علوم الحديث؛ يعبرون بها عن ضوابط معينة تجمعها قواعد كلية، أو قواعد جزئية، بحسب موضوع الدراسة، فقد استعملوا مصطلح "الصحيح" للحديث الذي توفرت فيه خمسة شروط معروفة عند أهله، كما استعملوا مصطلح "الحسن" للحديث الحسن الذي تتوفر فيه خمسة شروط كذلك مع تسامح منهم في شرط تمام الضبط إلى خفيف الضبط، وكذلك يقال فيمن جمع بين العدالة الدينية في الرواية الحديثية والضبط مصطلح "ثقة"، وهكذا.

ولما كان موضوعنا في هذا البحث الحديث الفرد والحديث الغريب في ميزان التفرد، فقد أطلقوا هذين المصطلحين على نوع معين من الحديث وذلك عندما تتوفر فيه شروط معينة، فالخبر مثلاً باعتبار وصوله إلينا قسموه إلى متواتر وآحاد، وخبر الآحاد عندهم أقسام منه الحديث الفرد، والحديث العزيز، والحديث المشهور أو المستفيض وهكذا.

لكن أثناء قراءتنا ومطالعتنا لكتب المصطلح نلاحظ تكرّر "الحديث الفرد" و"الحديث الغريب"، و"التفرد" في كتب علوم الحديث، وعند أهل هذا الفن؛ إذ في بعض الأحيان يلتبس الأمر بأنهما مصطلح واحد، وفي بعضها يفترقان، وفي بعضها يشتركان في معنى ويفترقان في معنى آخر.

والمتتبع لصنيع المحدثين والنقاد يكاد يجزم أن هؤلاء الأئمة يفرقون بين هذه المصطلحات، فتراهم يفردون ويعطون للحديث الفرد نوعاً وللحديث الغريب نوعاً آخر في مصنفاتهم الخاصة بعلوم الحديث ومصطلحه.

كما أن هناك فرقا بين التفرد كموضوع آخر وبين الحديث الفرد كبحت مستقل، كما أنه قد يتبادر إلى الذهن أن الحديث الفرد والحديث الغريب نوع واحد، وأن الحديث الفرد والتفرد شيء واحد لا فرق بينهم، لكن حقيقة الأمر على خلاف ذلك؛ لاسيما في زماننا هذا، فقد ساد في أوساط الطلبة في المعاهد والكليات الإسلامية شبه اتفاق أن هذه المصطلحات تأتي بمعنى واحد، وهذا نظرا لبعد أبنائنا الطلبة عن تطبيقات المحدثين، وكيفية تفعيل وتطبيق هذه المصطلحات في واقع نقد المرويات في كتب النقد والعلل.

ولما كان الأمر كذلك، تبادر إلى أذهاننا أن نطرق هذا الباب والكتابة فيه من خلال

هذا البحث المتواضع، وقد تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع التفرد، لكن أن تتناول الفرق بين هذه المصطلحات بدقة لم يحصل بالقدر المطلوب، ولا يوجد في حدود علمنا من طرق هذا الباب جمعا وترجيحا؛ إنما هو مجرد إشارات وتلميحات في كتب هذا الفن، دون تفصيل وإطناب منهم فيه؛ لذلك أردنا أن نبين كل هذا ونؤصله ونفصله في هذا البحث المتواضع، جمعا للتعريفات المتداولة في كتب المصطلح.

والهدف من ذلك هو إبراز المعاني الدقيقة لهذه المصطلحات، ومعناها عند أهل الفن، وبيان كيفية استخدام هذه المصطلحات عند الكتابة في مثل هذه البحوث في هذا الباب من طلبة العلم.

كما لا يخفى على طالب علم الحديث أن الأحاديث الضعيفة و المردودة أغلب ردها يتوقف على دليل التفرد والمخالفة الذي يحصل بين الرواة في رواية هذه الأحاديث.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي المقارن بين من تناول هذا الموضوع من المتقدمين والمتأخرين، مركزين ومعتمدين على المحاور التالية:

- التفرد
- الحديث الفرد .
- الحديث الغريب .

وقسمنا البحث إلى مقدمة و متن وخاتمة، فالمقدمة حوت التعريف بالموضوع، وأهميته، وإشكاليته، وهدفه، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة حوله، والمنهجية المتبعة في البحث، أما متن هذا الموضوع فتناول الحديث الفرد والغريب في ميزان التفرد، والخاتمة تناولت ملخصا عاما عن منهج العلماء في هذا الموضوع، وأهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال البحث.

وكل هذه المحاور تناولها في هذا البحث بالتفصيل والتأصيل، وذلك بذكر التعريفات التي أطلقها أهل الفن على هذه المصطلحات، وكذا كيفية استخدامهم لها في واقع المرويات، علّه أن نعطي للموضوع نوعا من التحرير والبيان وإزالة الغموض واللبس، وما التوفيق إلّا من عند الله تعالى.

ولما كان العلماء في هذا الباب بين متقدم ومتأخر سوف نتطرق إلى مفهوم التفرد، والحديث الفرد، والحديث الغريب عندهم، ثم بعدها نبين المراد من ذلك، وأول هذه المصطلحات تناولا هو: "التفرد".

مفهوم التفرد:

تعريفه لغة:

قال ابن فارس: «فرد، الفاء والراء والـدال أصل صحيح يدل على وَحْدَةٍ، من ذلك الفرد هو الوتر»⁽¹⁾. وقال ابن منظور: «الفرد الذي لا نظير له»⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿وَذَكَرِيَّاءُ إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾⁽³⁾، أي: وحيداً⁽⁴⁾.

تعريفه اصطلاحاً:

لا يوجد في كتب علوم الحديث تعريف لـ"التفرد" بعبارة محددة جامعة مانعة، ولكنه ورد ذكره في كتب العلل والرجال والمشيخات والتخریجات وغيرها، فهو مصطلح استعمل في تطبيقات المحدثين على واقع المرويات، وذلك أثناء جمعهم لطرق الحديث والكلام عن رجاله، ويعود عدم تعريفهم لهذا المصطلح ربما لوضوحه في أذهان الأئمة في تلك الأزمنة، فلا يحتاج منهم إلى توضيح وبيان، وتطبيقاتهم واضحة تماماً فيه، فيقولون مثلاً: "تفرد به فلان"، و"لا يتابع عليه"، و"هذا حديث غريب"، و"هذا حديث فرد"، إلى غير ذلك من المصطلحات.

ولما كانت هذه التعريفات والتحديدات والتحريرات من اهتمام المتأخرين، وذلك بسبب وفود علم المنطق على العلوم الشرعية عموماً وعلوم الحديث خصوصاً، كما قال ابن الوزير اليماني: "وذكر الحدود المحققة أمر أجنبي من هذا الفن، فلا حاجة إلى التطويل فيه"⁽⁵⁾.

وعليه فإن "التفرد" في هذا التعريف سيكون استنتاجاً من خلال إطلاقات علماء الحديث، فحقيقة التفرد هو: "ما يختص بروايته راو واحد، ولا يشاركه فيه غيره".

وذكر التفرد في "سنن أبي داود"، و"الترمذي"، و"ابن ماجه"، و"سنن الدارقطني"،

و"الكامل" لابن عدي، وغيرها من كتب العلماء، ومن خلال التتبع لصنيع المحدثين النقد يظهر أنهم استعملوه للمعاني التالية:

أولاً: التفرد المطلق بأصل الحديث، بأن لا يُعرف الحديث إلا من هذا الطريق، ولا يكون له متابعة ولا شاهد.

ثانياً: التفرد الواقع في السند أياً كان موقعه، ومنه ما يتفرد به الراوي عن شيخ معين، ولا يروي عنه غيره، وقد يعرف الشيخ أو يكون مجهولاً.

ثالثاً: أن ينفرد الراوي بزيادة في سند الحديث أو في متنه، فالزيادة في السند كالوصل على الإرسال، أو الرفع على الوقف، أو زيادة راو في السند، فالزيادة في المتن كزيادة لفظة أو جملة لم يذكرها غيره من الرواة.

رابعاً: مخالفة الراوي لغيره من الرواة، سواء في السند أو في المتن، سماها المحدثون تفرداً إذا لم يتابعه غيره من الرواة، وقد يطلقون التفرد على المخالفة وإن تابعه غيره؛ لضعف تلك المتابعة، أو تيقن خطئها، أو وهم الراوي فيها.

خامساً: تفرد أهل بلد برواية حديث، ولا يعرف الحديث إلا من رواية ذلك البلد.

سادساً: التفرد بنسخة من السند، بأن لا يروي بهذا السند غير هذا الراوي، سواء كانت تلك النسخة صحيحة أو ضعيفة، حجة كان الراوي أم لا.

ويسمى المحدثون هذه الحالات "تفرداً" بغض النظر عن:

1- حال الراوي المتفرد، فقد يكون إماماً ثقة حجة، وقد يكون ثقة أقل من الأول، وقد يكون صدوقاً، وقد يكون ضعيفاً.

2- حال هذا التفرد من حيث النتيجة، هل هو صحيح مقبول، أو هو ضعيف مردود؟، إلا أن أكثر العلماء يطلقونه على الثاني المردود، أو ما به إشكال أو علة⁽⁶⁾.

أما من حيث القبول والرد، فالتفرد منه ما هو مقبول كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"⁽⁷⁾ المعروف عند النقاد والمحدثين، ومنه ما هو مردود وهو كثير، ومنه ما هو بينها، وذلك بحسب القرائن المحتقة بكل حديث.

أما حالة الراوي المتفرد فعلى أقسام:

أ - إما أن يكون التفرد من إمام حافظ متقن ممن يحتمل تفرده.

ب - وإما أن يكون التفرد ممن دون الأول، كمن وصفه النقاد بـ "الصدوق"، ومن لا بأس به.

ج - وإما أن يكون التفرد من راو ضعيف مخدوش العدالة والضبط، وهذا الصنف كثير. ولما كان التفرد له علاقة بالحديث الفرد أردنا أن نبين ما هي أوجه الاتفاق والافتراق بينهما، وما هي الضوابط التي يمكن بها التمييز بين المصطلحين؟.

تعريف الحديث الفرد:

تعريفه لغة: الوتر، والجمع "أفراد" و "فرادى"، يقال: جاءوا أفراداً وفرادى، أي واحداً بعد واحد. ويأتي بمعنى المنقطع والمنفرد عن رفقته، حتى قالوا: شجرة فارء، متنحية، وظبية فارء بمعنى منفردة عن القطيع، وسدرة فارءة، أي انفردت عن سائر السدر⁽⁸⁾.

والفرد اصطلاحاً: معظم من تعرض للكلام حول الحديث الفرد من المحدثين لم يتعرض له بتعريف معين دقيق خاص، وإنما تعرض إلى أقسامه، ومن عرفه خصّه بالثقة فقط، وإلا فهو أعم من ذلك، وقد عرفه بعضهم فقال: "هو الحديث الذي تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد"⁽⁹⁾، وإن كان هذا تعريف الحافظ ابن حجر كما في "نزهة النظر"⁽¹⁰⁾ باعتبار أنه لا فرق عنده بين الغريب والفرد.

وتعقيباً على هذا التعريف فإنه يشمل جميع وجوه التفرد، سواء كان المتفرد ثقة أو دون ذلك، وسواء كان التفرد مطلقاً أو نسبياً.

الفرق بين التفرد والحديث الفرد:

ولما كان معظم كلام المحدثين عن الحديث الفرد يتمحور حول الفرد المطلق والفرد النسبي، وفي هذه الحالة فهو يختلف عن التفرد، فالتفرد حالة عامة؛ لأن الثقة عندما يخالف الثقات فينتج عن هذه المخالفة الحديث الشاذ، وإذا كان الضعيف يخالف الثقة فينتج عن هذا الحديث المنكر، وإذا زاد الراوي الثقة زيادة تفرد بها عن باقي الرواة يدخل في هذه المخالفة زيادة الثقة، وإذا كان المتفرد بالحديث لم يشاركه أحد سنداً وممتناً كان الحديث فرداً مطلقاً، وإذا كان التفرد حصل في جزء الإسناد أو في جزء من متنه كان التفرد نسبياً، وهكذا فالتفرد عام يحوي جميع هذه الجزئيات.

وبهذا نقول بأن هناك تداخل كبير بين هذه المصطلحات، وليبيان مدلول هذا المصطلح لا بأس أن نتناول أقسامه من وجهة نظر أهل الفن فيه، وقبل ذلك نشير إلى أن كل من تعرض لهذا المصطلح فقد تناوله بالقسمة الثنائية المعروفة، وهذا هو الذي درج عليها كثير من أهل الفن وهو الفرد المطلق والفرد النسبي؛ إلا أن الحاكم جعل هذه القسمة ثلاثية.

الحديث الفرد عند الحاكم:

قسّم الحاكم . رحمه الله تعالى . الفرد ثلاثة أقسام، فقال في كتابه: " معرفة علوم الحديث" (11): " هذا النوع منه معرفة الأفراد من الحديث وهو على ثلاثة أنواع:

النوع الأول منه: معرفة سنن رسول الله يتفرّد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

النوع الثاني من الأفراد: أحاديث يتفرّد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة.

وأما النوع الثالث من الأفراد: كأن تكون أحاديث في أهل المدينة تفرّد بها عنهم أهل مكة مثلاً، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه .

فمن خلال هذا التعريف يظهر أن الحاكم جعل الفرد المطلق على نوعين:

الأول: ما تفرّد به أهل مدينة عن صحابي.

والثاني: ما تفرّد به رجل واحد عن إمام من الأئمة.

والثالث: هو الفرد النسبي.

الفرد المطلق عند ابن الصلاح:

قال ابن الصلاح . وهو يتكلّم عن معرفة الأفراد . في " علوم الحديث" (12): " لكن أفردته بترجمة كما أفرده الحاكم أبو عبد الله ولما بقي منه فنقول: الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة .

أما الأوّل: أي الفرد المطلق، فهو ما ينفرد به واحد عن كلّ أحد، أو بمعنى آخر: إنّه ما تفرّد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره، وهذا يطابق الغريب متناً وإسناداً، ويدخل فيه أيضاً الشاذ والمنكر .

الفرد المطلق عند ابن حجر:

قال في معرض كلام له: "لأنَّ الفرد إمَّا مطلق، وإمَّا نسبي، وغاية ما في الباب أنَّ المطلق ينقسم إلى نوعين:

أحدهما: تفرد شخص من الرواة بالحديث.

والثاني: تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم.

والأوّل ينقسم إلى نوعين: الأوّل: يفيد كون المنفرد ثقة، والثاني لا يفيد" (13).

فابن حجر يعتبر الحديث الفرد على جهتين: "باعتبار شخص تفرد به لم يروه غيره من الرواة، والثاني باعتبار تفرد أهل بلد عن باقي البلاد، وهو نفس تقسيم الحاكم.

والخلاصة: أن الفرد المطلق عند العلماء نوع، وعند الحافظ والحاكم نوعان: مطلق أهل بلد، ومطلق الراوي المنفرد.

الفرد النسبي :

وهو النوع الثاني من أنواع الحديث الفرد، ولم يتعرض أحد إلى تعريفه، وإنما تناولوه من باب التمثيل، وعرفه بعضهم بقوله: "هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيّا كانت تلك الجهة" (14).

ففي الفرد النسبي الحديث ليس فرداً على إطلاقه، وإنما وقع التفرد في حالة خاصة بالنسبة لراو معين يتفرد به على حالة خاصة.

الفرد النسبي عند ابن الصلاح:

قال ابن الصلاح (15): "وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة، فمثل ما يتفرد به ثقة عن كلّ ثقة، وحكمه قريب من حكم القسم الأوّل، ومثل ما يقال فيه: "هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام....، أو لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو ما أشبه ذلك".

الفرد النسبي عند ابن حجر:

قال رحمه الله: "وأما النسبي فيتنوّع أيضاً أنواعاً أحدها: تفرد شخص عن شخص،

ثانيها: تفرّد أهل بلد عن شخص، ثالثها: تفرّد شخص عن أهل بلد، رابعها: تفرّد أهل بلد عن أهل بلد أخرى⁽¹⁶⁾.

سبب تسميته نسيباً:

يعني أنه لا يظهر فيه التفرّد إلا بملاحظة الطرق والروايات الأخرى؛ بخلاف الفرد المطلق، فهو مطلق في متنه وإسناده، ولا يشاركه أحد في ذلك، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «سمي نسيباً لكون التفرّد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقل إطلاق الفرد عليه⁽¹⁷⁾» .

شرح الأنواع التي ذكرها الحافظ:

الأول: تفرّد شخص على شخص: بمعنى أن يكون للشيخ أصحاب، ولم يرو الحديث عنه إلا واحداً من هؤلاء الأصحاب، مع أن الحديث معروف ومروي من طرق أخرى غير طريق هذا الشيخ، فهذا يعتبر فرداً بالنسبة لهذا الراوي فقط عن هذا الشيخ.

الثاني: تفرّد أهل بلد عن شخص: بمعنى أن أهل بلد معين دون البلدان الأخرى يدور حديثهم حول راو معين فقط أي أن حديثهم مخرجه هذا الراوي فقط.

الثالث: تفرّد شخص عن أهل بلد: كأن يدخل راو إلى بلد معين ويأتي بحديث هذا البلد، وعندما يعود إلى بلده، يصبح الحديث يدور عليه، ويحدث به أصحابه وحده عن ذلك البلد الذي رحل إليه، وهي حالة عكس الحالة الثانية.

الرابع: تفرّد أهل بلد عن أهل بلد آخر: كأن يكون الحديث متعدد الطرق في بلد معين، وينفرد عن هذا البلد بلد آخر دون أن يشركه بلد آخر.

هذه هي الأنواع الأربعة التي ذكرها الحافظ ابن حجر، وقد مثل لكل نوع منها بأمثلة توضيحية كما في "نكته على ابن الصلاح"⁽¹⁸⁾.

وبعد هذا العرض يظهر لنا ما يلي:

- 1 - أن التفرّد ليس هو الحديث الفرد.
- 2 - أن التفرّد المطلق يقسمه العلماء إلى قسمين الفرد المطلق والنسبي، والحاكم يقسمه

إلى ثلاثة أقسام، كما مر بنا.

مفهوم الحديث الغريب:

تعريفه لغة: صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو هو البعيد عن أقاربه. والغربة: الاغتراب، تقول منه: تغرَّب واغترَب بمعنى فهو غريب، وغُرِبَ. بضمين. والجمع الغرباء، والغرباء أيضاً: الأبعد. وأغرب: جاء بشيء غريب، وأغرب أيضاً: صار غريباً⁽¹⁹⁾.

وفي "القاموس المحيط"⁽²⁰⁾: والغرب: "الذهاب والتنحي، وبالضم النزوح عن الوطن كالغربة والاغتراب والتَّغَرُّب"، وكل ذلك بمعنى البعد والانفراد.

تعريفه اصطلاحاً: لقد كان الحديث الغريب محل كلام المحدثين، وكل واحد منهم تناوله بما يرى فيه من معنى، وسنذكر في هذا البحث بتعريف الترمذي باعتباره أنه فصل فيه نوعاً ما، وخصه بنوع من الكلام كما في "العلل الصغير"، ثم نذكر كلام من بعده من أهل الاصطلاح في هذا الباب.

الغريب عند الإمام الترمذي:

قال الإمام الترمذي⁽²¹⁾: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

الأول: "رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد". وقد مثل لهذا المعنى بحديث: "حديث حماد بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: لو طعنت في فخذها أجزأ عنك".⁽²²⁾

قال الترمذي: "فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العُشراء، ولا يعرف لأبي العُشراء عن أبيه إلا هذا الحديث وإن كان الحديث مشهوراً عند أهل العلم، وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا يعرف إلا من حديثه".

فالترمذي يبيِّن أن أبا العُشراء لم يرو عنه إلا حماد بن سلمة فقط، ولم يرو عنه آخر ورغم ذلك فقد قال الترمذي إن هذا الحديث مشهور بين أهل العلم، ويريد بذلك أنه اشتهر وحُفظ أنه من أفراد حديث حماد بن سلمة، وأبو العُشراء لم يرو عنه إلا حماد بن سلمة.

المعنى الثاني⁽²³⁾: قال: "وربَّ رجل من الأئمة تحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه، ويشتهر الحديث لكثرة من روى عنه"

ويقصد الترمذي من هذا أن يكون الإسناد مشهورا ومعروفا رويت به أحاديث كثيرة ولا إشكال فيه، لكن هذا المتن بالذات لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد، وكأنه يريد القول بأن المتن غريب، والإسناد مشهور.

ومثل الإمام الترمذي لهذا المعنى بحديث: "عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "نبى عن بيع الولاء وعن هبته"⁽²⁴⁾.

حتى قال مسلم بن الحجاج⁽²⁵⁾: "الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث".

والمعنى أنه ليس كل حديث تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر هو حديث غريب، ولكن الغرابة خاصة بهذا الحديث فقط، فهو غريب المتن بهذا الإسناد فقط، لا السند ذاته، والله أعلم.

المعنى الثالث: قال⁽²⁶⁾: "وربَّ حديث إنما استغربَ لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت ممن يعتمد على حفظه".

ويقصد الإمام الترمذي بهذا الغرابة المتنية، أي أن يشترك في رواية الحديث رواة كثر؛ لكن ينفرد أحد الرواة بلفظة في المتن لم يروها غيره، ومثل له الإمام الترمذي بزيادة مالك المشهورة في حديث: "زكاة الفطر"⁽²⁷⁾، وزاد لفظة "من المسلمين"، وهذه الزيادة ترتبت عليها أحكام فقهية، ولأن الحديث خرج مخرج الأحكام.

المعنى الرابع: قال⁽²⁸⁾: "وربَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغربُ لحال الإسناد".

وقد مثل الإمام الترمذي لهذا بأربعة أمثلة، كل مثال منها وقع في سند من أسانيده أمر يستغرب، وهي غرابة نسبية لا مطلقة، وذلك كأن يقع تفرد في طبقة متأخرة، وهو مظنة الخطأ، وكذلك إذا عُرف الحديث أن مخرجه الصحابي الفلاني، وبه يُعرف الحديث،

ويروى من طريق آخر من صحابي آخر، ولا يعرف عند المحدثين إلا بهذا الإسناد الغريب فيضعف الحديث لهذا السبب.

الحديث الغريب عند ابن منده:

قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمّى "غريباً"، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يُسمّى "عزيراً"، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سُمّي "مشهوراً".⁽²⁹⁾.

فيلاحظ من كلام ابن منده أنه أشار إلى أن حديث الأحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام وذكرها، أما الغريب عنده فخصه بمن يعرف أنه يجمع حديثه، وكأنه يشير إلى أن من لا يجمع حديثه لا يستغرب، فكأنه خص الغرابة بالتفرد عن الأئمة المشهورين، والله أعلم.

الحديث الغريب عند ابن الصلاح⁽³⁰⁾:

قال رحمه الله: "قلتُ: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يُسمّى بـ "الغريب"، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه".

فالغريب عند ابن الصلاح عام، يعني كل إسناد يقع فيه التفرد، مهما كانت طبقة المتفرد، أو حال الراوي المتفرد عنه بالحديث.

الغريب عند ابن حجر:

قال الحافظُ ابن حجر: "والغريب هو ما ينفرد بروايته شخص واحد، في أيّ موضع وقّع التّفرد به من السند" ⁽³¹⁾ .

فيدخل في هذا التعريف ما انفرد به راوٍ بروايته فلم يروه غيره، سواء كان من ابتداء السند، أو في أيّة طبقة وقّع التّفرد من طبقات السند، أو انفرد بزيادة في المتن، أو في الإسناد لم يذكرها غيره، فهو يسوي بين الفرد والغريب، ولا فرق بينهما عنده رحمه الله .

وبعد ذكر كلام أهل الاصطلاح في الغريب نلاحظ أن نظرة هؤلاء للغريب تكمن في

زاويتين:

الأولى: نظرة الإمام الترمذي، حيث يرى أن الغريب لا يطلق على كل تفرد كما هو شأن ابن الصلاح، ولا سيما الحافظ ابن حجر، فالغربة عند الإمام الترمذي هي حالات وأوصاف دقيقة في الحديث تجعل الناقد يصف أن هناك غربة ما في الحديث، ووصفه بصفة الغريب، والدليل على ذلك من يعود إلى وصف الغريب من الإمام الترمذي يجد هذا من خلال الأمثلة التي مثل بها في "العلل الصغير"، كحديث أبي العشاء عن أبيه لم يروه عنه إلا حماد بن سلمة مثلاً، وكما قال في زيادة المتن ومثّل بزيادة مالك المعروفة بلفظة "من المسلمين" في زكاة الفطر" وهكذا، فذكره لها كان على سبيل التمثيل، وإلا فهناك أنواع أخرى معروفة عند العلماء ولم يذكرها كما سنرى في خاتمة البحث.

الثانية: وهنا نذكر نظرة الحافظ ابن حجر الذي يرى بأن الحديث الغريب يطلق على كل تفرد حصل من الرواة، سواء كان مطلقاً أو نسبياً.

الفرق بين الحديث الفرد والحديث الغريب:

الذي ينظر في كتب الحديث وعلومه ومصطلحه يجد أن المحدثين يستعملون هذين المصطلحين، ومن يمعن النظر يظهر له أن هناك فرقاً بينهما، ومن ينظر من زاوية التمثيل عند المحدثين خاصة عند الإمام الترمذي ومن يجري على مضماره أن هناك فرقاً بين الحديث الفرد والحديث الغريب ووجهه: أن الحديث الغريب يطلق على حالات التفرد الدقيقة التي تطرأ على الحديث الفرد، وفي جزئية منه، وعلى هذا المذهب فالفرق واضح بين المصطلحين حيث أن الحديث الفرد أعم من الحديث الغريب.

أما من يعرف الغريب بأنه ما يقع فيه التفرد مطلقاً، فهنا الحديث الفرد والحديث الغريب اسمان لمسمى واحد ولا فرق بينهما، إنما الفرق في التسمية، ولا مشاحة في الاصطلاح، وهو صنيع الحافظ ابن حجر الذي جعل الحديث الفرد والغريب مترادفين لغة واصطلاحاً، واستثنى منه ما قاله: "إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي" (32).

إلا أن هناك ملاحظة مهمة ومن خلال اطلاعنا على هذه المصطلحات، فالغريب يراد به الاسم، والحديث الفرد يراد به الفعل، فيقال: هذا حديث غريب تفرد به فلان، وقُلَّ أن تقرأ: هذا حديث فرد أغرب به فلان"، وقد أشار لهذا الحافظ ابن حجر⁽³³⁾، والله أعلم.

وإنما سُمِّيَ "غريباً" لأنه حينئذ كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر، وأنت ترى أنهم اشتراطوا فيه أن يكون المروي عنه ممن تجمع رواياته ويقبل عليه المحدثون، ومع هذا فقد تفرد عنه واحد، وبهذا الشرط يفارق الفرد الظاهر، وإن كانت الحقيقة أنه لا فرق بينهما.

خاتمة

من خلال استعراضنا للحديث الفرد والحديث الغريب والتفرد نخلص إلى ما يلي:

- 1 - أن الحديث الفرد ليس هو التفرد، بل بينهما فروق منها: أن التفرد أعم وأشمل من الحديث الفرد، إذ الحديث الفرد يندرج تحت موضوع التفرد، فهو جزء منه شأنه شأن الحديث الشاذ والمنكر، وزيادة الثقة والحديث المدرج وهكذا، فالتفرد أعم منها كلها.
- 2 - أن الحديث الفرد هو: "الحديث الذي تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد"، وهو قسمان: فرد مطلق: وهو: "التفرد الذي يحصل مطلقاً في سند الحديث ومتمته"، وفرد نسبي وهو: "ما كان التفرد فيه بالنسبة إلى جهة معينة أو بلد معين، أو شخص معين".
- 3 - من العلماء من يرى أن الحديث الفرد والحديث الغريب مفهوم واحد، ولا فرق بينهما لغة واصطلاحاً من حيث الاسم، وصاحب هذا القول هو الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلق على الفرد المطلق، والغريب على الفرد النسبي.

- 4 - ومن العلماء من فرق بينهما كما هو الظاهر من صنيع الإمام الترمذي الذي قد مثل بأمثلة يقصد من ورائها شيئاً دقيقاً وقع في الحديث بجزيئاته، تلفت إلى أن هناك شيئاً غريباً وقع في الحديث سنداً وممتناً، وهناك أمثلة ذكرها هو في غير ما ذكره في "العلل الصغير" له، كقوله: "غريب بهذا اللفظ"، ولا يقصد به زيادة الثقة، بل يقصد الاختصار أو النقصان في الحديث، وغير ذلك من الأمثلة التي تدل فعلاً على أن الترمذي يفرق بين الحديث الفرد والحديث الغريب.

- 5 - أن الحديث الغريب على وفق كلام الترمذي أخص من الحديث الفرد، والفرد أعم منه.
- 6 - أن التفرد أعم من الحديث الفرد والحديث الغريب.
- 7- أن الحديث الغريب والحديث الفرد منه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود، والأغلب هو أنه حديث ضعيف مردود.

الحواشي والإحالات:

- (1) ينظر هذه المادة "غرب" في "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة اتحاد كتاب العرب، 1423هـ-2002م، مادة "فرد" (500/4).
- (2) ينظر هذه المادة "غرب" في "لسان العرب" لابن منظور، دار الحديث القاهرة، 1423هـ-2002م، مادة "فرد" (331/3).
- (3) سورة الأنبياء الآية رقم 89.
- (4) "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط3 1423هـ-2003م، مادة "فرد"، ص629.
- (5) "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" للأمر الصناعي، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1417هـ-1997م (147/1).
- (6) "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده" عبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق، 1429هـ-2008م (ص89-90).
- (7) البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، نشره علي بن حسن الحلبي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، حديث رقم 1، (ص11).
- (8) "القاموس المحيط" (ص277).
- (9) "معجم المصطلحات الحديثية" د/ نور الدين عتر، مطبعة جامعة دمشق، 1396هـ-1976م، ص72، و"نزهة النظر" (ص70).
- (10) (ص70)، مع النكت لعلي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة السعودية، ط4 1419هـ-1998م.
- (11) "معرفة علوم الحديث" للحاكم، تحقيق أحمد السلوم، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، (ص317).
- (12) "علوم الحديث" بتحقيق د/ نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، 1433هـ، 2012م (ص88).
- (13) النكت على كتاب ابن الصلاح "للحافظ ابن حجر، تحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد، القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م (642.641/2).
- (14) "منهج النقد في علوم الحديث" د/ نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط3، 1418هـ-1997م، ص401، وأخذه عن ابن حجر كما في "نزهة النظر" ص80.
- (15) "علوم الحديث" (ص88).

- (16) النكت على كتاب ابن الصلاح (2/641-642).
(17) "نزهة النظر" ص80.
(18) النكت على كتاب ابن الصلاح "لابن حجر (2/643-645).
(19) "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" للأثير الصنعاني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1417هـ. 1997م (1/147).
(20) "القاموس المحيط" للفيروز آبادي، ضبط يوسف البقاعي، دار الفكر، 1431هـ، 2010م (ص110-111).
(21) "ضعيف سنن الترمذي" الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، 1423هـ. 2002م، ص506، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي تحقيق صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت لبنان، ط3، 1416هـ، 1996م (ص239) وما بعدها.
(22) "سنن الترمذي"، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت لبنان، حديث رقم 1481، وينظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص239) وما بعدها.
(23) "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص239) وما بعدها.
(24) البخاري، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته برقم 2535، ومسلم، كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته برقم 1506.
(25) "صحيح مسلم" (10/128).
(26) "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص239) وما بعدها.
(27) "الموطأ" كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر برقم 625، (ص165).
(28) "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص239) وما بعدها.
(29) نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص270).
(30) "علوم الحديث" (ص270).
(31) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" لابن حجر عناية علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4، 1419هـ 1998م (ص70).
(32) - "نزهة النظر" مع النكت (ص81).
(33) - المصدر السابق. (ص81).

○○

Al fard and Al gharib in science of Hadith

By: **dr. Abdelmadjid Mebarkia** – El-oued university

Bourouba Hamza– Batna university –1

Abstract

"Alttafarrud"," Alhādith Alfard"," Alhadith Algharib" These expressions have achieved wide circulation in the books of Hadith sciences and its explanation ,some researchers and students believe that all of these expressions have the same meaning, others of them believe that there is a difference between these terms with detail in some of its issues, this research presented in this topic will reveal these expressions with kind of editing and statement . In conclusion, I mentioned some of the results that explain the status of these terms in sciences of hadith.

الفرد والغريب من الحديث فلي ميزان التفرد د. عبد المحيد مباركية ، وحمزة بوروية